

نشرة موجز

تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

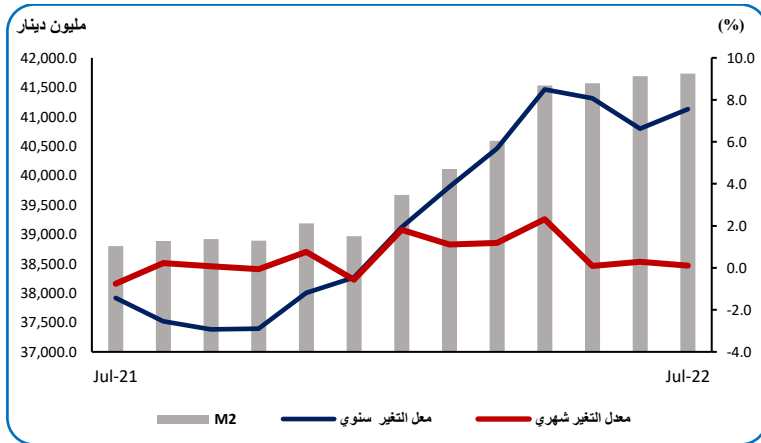
يوليو 2022

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر يوليو لعام 2022، ومقارنته بشهر يونيو لعام 2022 (على أساس شهري)، ونعرض هذه التطورات على النحو التالي:

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. المجاميع النقدية:

شكل (1): تطورات عرض النقد (M2)

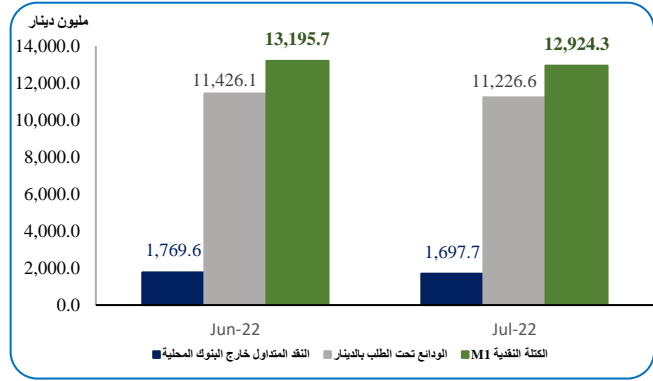


المصدر: بنك الكويت المركزي.

استمر رصيد الكتلة النقدية (M1) في التراجع، للشهر الثالث على التوالي، بنسبة 2.1% ليبلغ نحو 12924.3 مليون دينار، مدفوعاً بتراجع رصيد كل من الودائع تحت الطلب بنسبة 1.7%، والنقد المتداول خارج البنوك المحلية بنسبة 4.1%. وفي المقابل، ارتفع عرض النقد بمعناه الواسع (M2) بنسبة 0.1% على أساس شهري لتبلغ قيمته نحو 41732.0 مليون دينار. ومن الجدير ذكره، أن عرض النقد (M2) يتكون من رصيد الكتلة النقدية

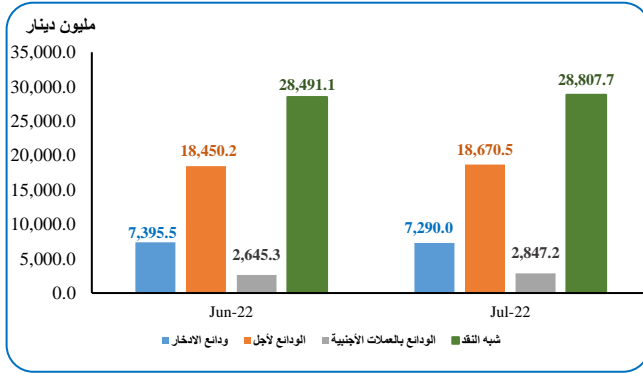
ورصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية، وشهادات الإيداع بالدينار). وفي مجال متابعة أثر قرارات بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم وإجراء التعديلات بنسب متفاوتة في أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة على جميع آجال هيكل سعر الفائدة اعتباراً من 17 مارس 2022 على مكونات عرض النقد (M2)، تُشير البيانات إلى تراجع رصيد النقد المتداول خارج البنوك المحلية بنحو 117.8 مليون دينار وبنسبة 6.5% في نهاية يوليو 2022 مقارنةً بنهاية فبراير 2022. بالإضافة إلى ارتفاع رصيد ودائع الادخار بنحو 58.1 مليون دينار وبنسبة 0.8%، وارتفاع رصيد الودائع لأجل بنحو 1087.0 مليون دينار وبنسبة 6.2%، وارتفاع الودائع بالعملة الأجنبية بنحو 279.2 مليون دينار وبنسبة 10.9% لنفس فترة المقارنة (فبراير 2022 - يوليو 2022). هذا، ويدير بنك الكويت المركزي السيولة في الاقتصاد المحلي من منظور متوازن بين تعزيز البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام لا سيما القطاعات غير النفطية، وترسيخ الاستقرار النقدي والمالي والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية.

شكل (2): تطور مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطور مكونات شبه النقد



المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا: التطورات المصرفية (بخلاف بنك الكويت المركزي)

1. موجودات "أصول" البنوك المحلية:

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية

(مليون دينار)

معدل التغير (%)	يوليو		يوليو 2021		
	يوليو 2022	يوليو 2022			
سنوي	شهري	2022	2022	2021	
9.8	0.3	8,526.9	8,502.5	7,768.0	مطالب على البنك المركزي
-52.5	-17.9	603.2	734.3	1,269.3	مطالب على الحكومة
9.4	0.3	47,080.7	46,924.1	43,033.4	مطالب على القطاع الخاص
16.2	3.4	19,383.7	18,746.9	16,687.0	الموجودات الأجنبية
22.9	-25.3	2,805.5	3,755.1	2,283.1	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك
10.3	-0.8	3,117.8	3,142.3	2,825.5	الموجودات الأخرى
10.4	-0.4	81,517.9	81,805.3	73,866.4	إجمالي الأصول

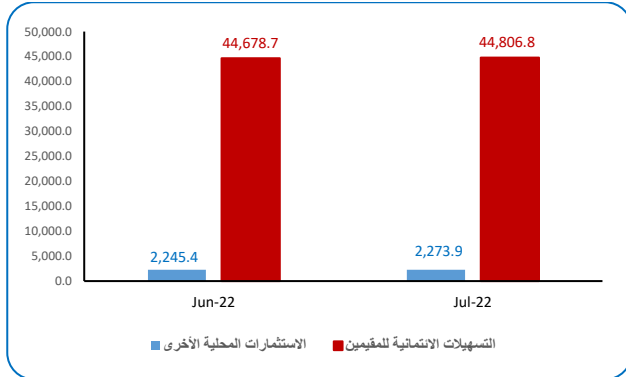
المصدر: بنك الكويت المركزي.

يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. وفي نهاية شهر يوليو 2022، انخفض إجمالي الموجودات (على أساس شهري) بقيمة بلغت نحو 287.5 مليون دينار ونسبة 0.4% مدفوعًا بتراجع كل من المطالب على الحكومة

(17.9%)، والودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية (25.3%) والموجودات الأخرى (0.8%). أما على أساس سنوي، فقد ارتفع إجمالي الأصول بنحو 7651.5 مليون دينار ونسبة 10.4%، ويعزى ذلك بصفة أساسية لمعدلات النمو الإيجابية لأرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنسبة 9.5%.

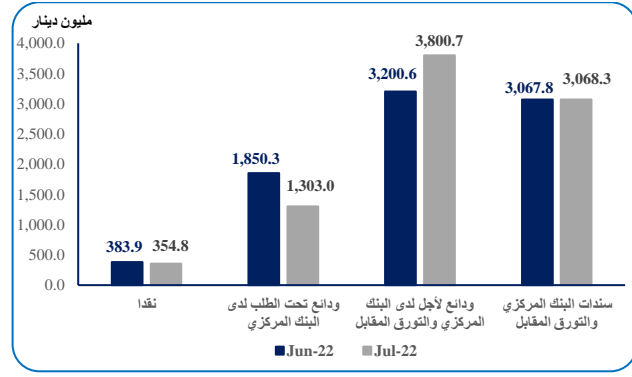
ومن جانب آخر، ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل 534.6 مليون دينار ونسبة 9.4% ليبلغ نحو 6217.4 مليون دينار. ويعزى ذلك الارتفاع كنتيجة لارتفاع الموجودات الأجنبية بنحو 636.8 مليون دينار ونسبة 3.4%، مقابل ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنحو 102.2 مليون دينار ونسبة 0.8%. هذا، وقد ارتفعت الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بنحو 40.9 مليون دينار ونسبة 0.3%.

شكل (5): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (4): مكونات المطالب على البنك المركزي

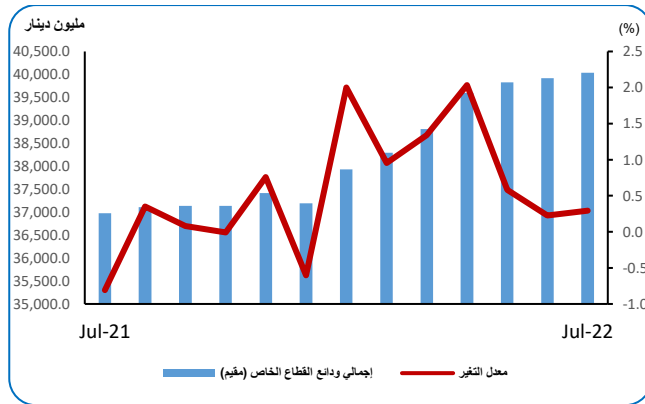


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

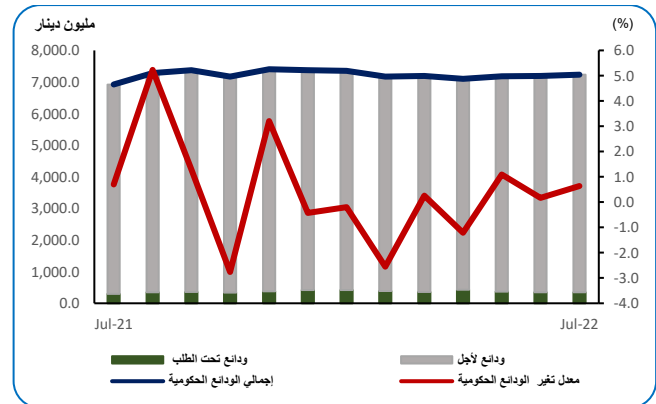
ارتفع إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين بنحو 162.5 مليون دينار وبنسبة 0.3% لتبلغ قيمتها نحو 47270.6 مليون دينار متخذاً مساره التصاعدي منذ بداية العام الحالي. وعلى نحو تفصيلي، استمرت أرصدة الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية في الارتفاع، للشهر الثالث على التوالي، بقيمة بلغت نحو 45.3 مليون دينار وبنسبة 0.6% لتبلغ نحو 7236.3 مليون دينار (كمحصلة لزيادة الودائع لأجل بقيمة 46.5 مليون دينار، وتراجع في قيمة الودائع تحت الطلب بنحو 1.2 مليون دينار). أما على صعيد أرصدة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي، فبعد تسجيلها قيماً تصاعدياً منذ بداية العام، سجلت انخفاضاً بقيمة بلغت نحو 84.7 مليون دينار وبنسبة 0.2% لتبلغ نحو 37187.1 مليون دينار. وفي مقابل ذلك، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بقيمة 201.8 مليون دينار وبنسبة 7.6% لتبلغ إجمالي قيمتها نحو 2847.2 مليون دينار.

شكل (7) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالبنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (6): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية

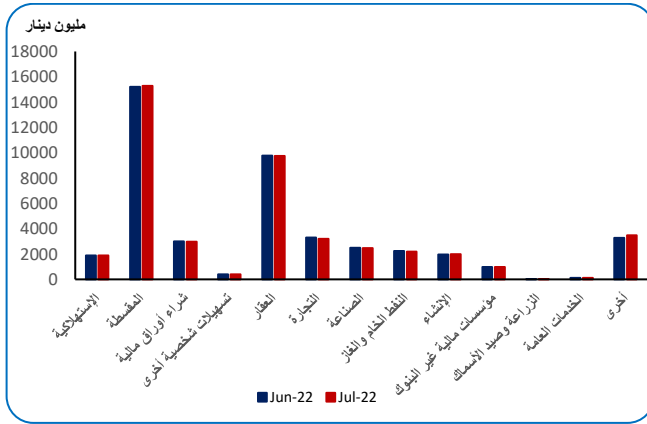


المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية:

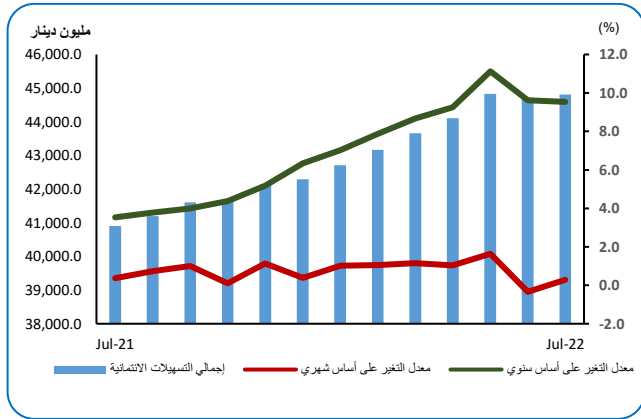
ارتفعت أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين لتبلغ نحو 44806.8 ملايين دينار، على أساس شهري، لتبلغ قيمة الارتفاع نحو 128.1 مليون دينار وبنسبة 0.3% (أي بنفس نسبة نمو ودائع المقيمين). وفي ذات الاتجاه، شهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية (مثلت نسبة 45.9% من إجمالي التسهيلات) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 60.1 مليون دينار وبنسبة 0.3% لتصل قيمتها نحو 20562.5 مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية المقسطة بقيمة 73.2 مليون دينار وبنسبة 0.5% (التسهيلات المقسطة أو الإسكانية هي قروض شخصية طويلة الأجل، التي يستخدمها العميل لأغراض غير تجارية وعلى وجه الخصوص ترميم أو شراء سكن خاص، وتسد على أقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز 15 عاماً، وبلغ متوسط نسبتها لإجمالي القروض الشخصية نحو 74.0% خلال الفترة من يناير 2021 إلى يوليو 2022). ومن جانب آخر، ارتفع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال (يمثل نسبة 54.1% من إجمالي التسهيلات) بقيمة بلغت نحو 68.1 مليون دينار وبنسبة 0.3% لتصل قيمتها لنحو 24244.3 مليون دينار. وشهدت التسهيلات الممنوحة لأنشطة (الإنشاء، ومؤسسات مالية غير البنوك، وغير البنوك، وأخرى) ارتفاعاً بلغت قيمته نحو (35.2 مليون دينار، و6.7 ملايين دينار، و193.9 مليون دينار) وبنسبة (1.8%، و0.7%، و5.9%) لكل منهم على الترتيب.

شكل (9) التسهيلات الائتمانية حسب التوزيع القطاعي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (8) تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.